

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء،

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ - إذا كانت المشغولات الذهبية أو الفضية المينة في المادة الأولى من القانون نمرة ١٩ لسنة ١٩١٦ واردة من الخارج لا يمكن سحبها من الكمر ك أو البوستة - حسب الحالة - إلا إذا كانت مدموغة بسمة قلم أجنبي معترف بصحته وفقا للقانون المشار اليه .

مادة ٢ - لمستورد المشغولات الذهبية أو الفضية غير المدموغة كما هو مذكور في المادة السابقة الخيار في إعادة تصديرها في الحال أو تخديمها للدمغ .

وفي هذه الحالة الأخيرة توزن المشغولات بعد دفع الرسوم الكمر كية وتحمم بالرصاص وترسل محتومة بمحتى المستورد ومصالحة الكمار ك أو البوستة - حسب الحالة - الى أقلام الدفعة في القاهرة أو الاسكندرية على نفقة المستورد .

مادة ٣ - تسرى على المشغولات المقدمة للدمغ بالكيفية السابقة أحكام القانون نمرة ١٩ لسنة ١٩١٦ وعلى الأخص أحكام المواد المرقومة من ٥ الى ١٣ من القانون المشار اليه .

غير أنه اذا رفض قلم الدفعة بناء على الأحكام المذكورة وضع سمته على المشغولات المقدمة فان هذه المشغولات بدلا من كسرها تعاد على نفقة المستورد الى الكمر ك أو الى البوستة لإعادة تصديرها للخارج وتعامل حينئذ معاملة البضائع العادة قانونا ويحق للمستورد عند إعادة تصديرها استرجاع رسوم الوارد بأكملها .

مادة ٤ - إذا كانت الأصناف ذات العيار الوطنى المينة في المادة الأولى من القانون نمرة ١٩ لسنة ١٩١٦ واردة من الخارج لا يمكن سحبها من الكمر ك أو البوستة إلا اذا كانت مدموغة طبقا للمادة ٣ من القانون المشار اليه وإلإبعاد تصديرها في الحال بمعرفة المستورد .

مادة ٥ - يستثنى من الأحكام المتقدمة :

(١) المشغولات الذهبية أو الفضية والأصناف ذات العيار الوطنى الخاصة بأشخاص متمتعين بالاعفاء من الرسوم الكمر كية بمقتضى المادة ٩ من لائحة الكمار ك ؛

(٢) المشغولات والأصناف المذكورة التى يأتى بها المسافرون وتكون خاصة لاستعمالهم الشخصى .

مادة ٦ - على وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره بالبريد الرسمية .

صدر برأى عابدين في ٤ رجب سنة ١٣٣٩ (١٤ مارس سنة ١٩٢١)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

وزير المالية وزير المواصلات رئيس مجلس الوزراء  
محمود فخرى أحمد زيور محمد توفيق نسيم

قانون نمرة ٧ لسنة ١٩٢١

زيادة الرسوم الاضائية على ضرائب الأطنان بمديرية المنوفية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المصلحة ٣٥ من القانون النظامى الصادر فى أول يوليه سنة ١٩١٣ ؛

وعلى القانون نمرة ١٢ لسنة ١٩٢٠ القاضى بأن تكون الرسوم المؤقتة على ضريبة الأطنان بمديرية المنوفية خمسة فى المائة لمدة خمس سنوات وثلاثة أشهر اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٢٠ والرسوم الاضائية بنسبة واحد فى المائة من ضريبة الأطنان لمدة ستين اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٠ ؛

وعلى القانون نمرة ٤٩ لسنة ١٩٢٠ القاضى بزيادة الرسوم الاضائية المقررة فى المادة الثانية من القانون نمرة ١٢ لسنة ١٩٢٠ بنسبة خمسة فى المائة من ضريبة الأطنان لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٠ ؛

وعلى قرارى مجلس مديرية المنوفية الصادرين فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ - الرسوم الاضائية المنزه عنها فى القانون نمرة ٤٩ لسنة ١٩٢٠ المشار اليه تكون بنسبة عشرة فى المائة من ضريبة الأطنان بمديرية المنوفية لمدة خمس ستين اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٠ .

مادة ٢ - تحصل هذه الرسوم الاضائية فى كل سنة مع أقساط الأموال وبسبقتها ويصير تحصيل رسوم سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ الحالية مع رسوم سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ .

مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر برأى عابدين في ٤ رجب سنة ١٣٣٩ (١٤ مارس سنة ١٩٢١) .

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

وزير المالية رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية  
محمود فخرى محمد توفيق نسيم

قانون نمرة ٨ لسنة ١٩٢١

عن دفعة المشغولات الذهبية والفضية والأصناف ذات العيار الوطنى المستوردة الى القطر المصرى

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٩ لسنة ١٩١٦ عن دفعة المصوغات ؛

وبما أنه لضمان تنفيذ أحكام القانون المذكور تدعو الحال الى وضع تدابير خاصة بشأن ما يستورد من الخارج من المشغولات الذهبية أو الفضية وكذلك من الأصناف ذات العيار الوطنى ؛